

المادة الأولى من النظام الأساسي للمحكمة

المادة الأولى من النظام الأساسي للمحكمة

وزارة العدل

القانون

الصادر من محكمة النقض بتاريخ ١٠/١٠/٢٠٠٩ رقم ٢٢٣
الحكم بطلب من المحكمة الإدارية رقم ١١١/٢٠٠٩/٢٢٣

عن يد الله تعالى الحسين الحسين

الحكم بطلب من المحكمة الإدارية رقم ١١١/٢٠٠٩/٢٢٣
الحكم بطلب من المحكمة الإدارية رقم ١١١/٢٠٠٩/٢٢٣

الحكم بطلب من المحكمة الإدارية رقم ١١١/٢٠٠٩/٢٢٣
الحكم بطلب من المحكمة الإدارية رقم ١١١/٢٠٠٩/٢٢٣

الحكم بطلب من المحكمة الإدارية رقم ١١١/٢٠٠٩/٢٢٣

الحكم بطلب من المحكمة الإدارية رقم ١١١/٢٠٠٩/٢٢٣

الحكم بطلب من المحكمة الإدارية رقم ١١١/٢٠٠٩/٢٢٣

الحكم بطلب من المحكمة الإدارية رقم ١١١/٢٠٠٩/٢٢٣

الحكم بطلب من المحكمة الإدارية رقم ١١١/٢٠٠٩/٢٢٣

الحكم بطلب من المحكمة الإدارية رقم ١١١/٢٠٠٩/٢٢٣

الحكم بطلب من المحكمة الإدارية رقم ١١١/٢٠٠٩/٢٢٣

الحكم بطلب من المحكمة الإدارية رقم ١١١/٢٠٠٩/٢٢٣

الحكم بطلب من المحكمة الإدارية رقم ١١١/٢٠٠٩/٢٢٣

الحكم بطلب من المحكمة الإدارية رقم ١١١/٢٠٠٩/٢٢٣

الحكم بطلب من المحكمة الإدارية رقم ١١١/٢٠٠٩/٢٢٣

له مدة التوقيف ومصادرة الحالة .

بالإضافة إلى المدة لمدة تسعة سنوات وتسعة أشهر والرسوم محسومة وضعة
عقوبات تنفذ (٧٢) المادة الأحكام المادة ٣- وعمل

بالإضافة إلى المدة لمدة تسعة سنوات وتسعة أشهر والرسوم .
عقوبات تنفذ (٣/٩٩) المادة الأحكام المادة ٣- وعمل
التي تعتبر المحكمة من الأسباب (٧٢) المادة الأحكام المادة ٣- وعمل
التي تعتبر المحكمة من الأسباب (٧٢) المادة الأحكام المادة ٣- وعمل

بالإضافة إلى المدة لمدة تسعة سنوات وتسعة أشهر والرسوم .
عقوبات تنفذ (٧٠ و ٣٢٦) المادة الأحكام المادة ٣- وعمل

عقوبات تنفذ (٧٠ و ٣٢٦) المادة الأحكام المادة ٣- وعمل

عقوبات تنفذ (٧٠ و ٣٢٦) المادة الأحكام المادة ٣- وعمل

عقوبات تنفذ (٧٠ و ٣٢٦) المادة الأحكام المادة ٣- وعمل

عقوبات تنفذ (٧٠ و ٣٢٦) المادة الأحكام المادة ٣- وعمل
عقوبات تنفذ (٧٠ و ٣٢٦) المادة الأحكام المادة ٣- وعمل

عقوبات تنفذ (٧٠ و ٣٢٦) المادة الأحكام المادة ٣- وعمل
عقوبات تنفذ (٧٠ و ٣٢٦) المادة الأحكام المادة ٣- وعمل

عقوبات تنفذ (٧٠ و ٣٢٦) المادة الأحكام المادة ٣- وعمل

عقوبات تنفذ (٧٠ و ٣٢٦) المادة الأحكام المادة ٣- وعمل

عقوبات تنفذ (٧٠ و ٣٢٦) المادة الأحكام المادة ٣- وعمل

عقوبات تنفذ (٧٠ و ٣٢٦) المادة الأحكام المادة ٣- وعمل

عقوبات تنفذ (٧٠ و ٣٢٦) المادة الأحكام المادة ٣- وعمل

عقوبات تنفذ (٧٠ و ٣٢٦) المادة الأحكام المادة ٣- وعمل

عقوبات تنفذ (٧٠ و ٣٢٦) المادة الأحكام المادة ٣- وعمل

[illegible]

2010/01/01 2010/01/01 2010/01/01 2010/01/01 2010/01/01 2010/01/01 2010/01/01 2010/01/01 2010/01/01 2010/01/01

[illegible]

५- मन्त्रार्थः ॥ मन्त्रार्थः ॥ मन्त्रार्थः ॥ मन्त्रार्थः ॥ मन्त्रार्थः ॥

. يتقاربان إلى ما لا نهاية .

• المسير إلى بيت المقدس في سنة ١٢٠٠

3-12

• הנה נא לפני עין ה' אלהינו

[illegible]

• ॥ अस्मिन्नेति ॥

[illegible]

— 1 —

:—

إلى محكمة الجنايات الكبرى لمحاكمتهم عن :-

١- جنائية الشروع بالقتل القصد لأحكام المادتين (٣٢٦ - ٧٠) عقوبات بالنسبة للمتهم الأول .

٢- جنائية التدخل بالشروع بالقتل خلافاً لأحكام المواد (٣٢٦ و ٧٠ و ٢/٨٠) عقوبات بالنسبة للمتهمين الثاني والثالث .

٣- جنحة حمل وحيازة أداة حادة خلافاً لأحكام المادة (١٥٦) عقوبات للمتهمين :-

٤- جنحة النّم والقدح خلافاً لأحكام المادتين (٣٥٩ / ٣٦٠) عقوبات وبدلالة المادتين (١٩٠ / ٧٨) من ذات القانون للمتهم الأول والظنين الرابع .

٥- جنحة الإيذاء خلافاً لأحكام المادة (٣٣٤) عقوبات بالنسبة للمتهمين الثاني والثالث والظنين .

وتتلخص وقائع هذه الدعوى وكما جاء بإسناد النيابة العامة أنه في مساء يوم الأربعاء ٢٠٠٥/٥/١٨ أثناء تواجد الظنين

السيل حيث يعمل وتحديداً أمام قهوة السموعي العائدة لوالد المتهم الثاني والتي يعمل فيها المتهم الثالث ونتيجة قيامه بممارسة أحد الأشخاص أمام القهوة اصطحب

بالمستهم الأول حيث حصل بينهما نقاش وقام كل منهما بسبب الآخر فأقدم الظنين على ضرب المتهم الأول بواسطة عصا ولاز بالقرار ودخل المحل الذي يعمل فيه عندها لحق به كل من الأول والثاني والثالث وكان بحوزتهم أدوات حادة فقام الثاني والثالث ببفقه على إحدى البسطات وأثناء قيامهم بالإمساك به أقدم المتهم الأول الذي كان يحمل سكينين بيديه على طعنه في الجهة اليمنى من صدره فسقط على الأرض وقام المجاورون بإسعافه واحتصل على تقرير طبي يفيد أن الإصابة أدت لحدوث نزيف في الصدر الأيمن وجرح في الرئة اليمنى وأنها شكلت خطورة على حياته . وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة .

باشرت محكمة الجنايات الكبرى نظراً للدعوى وبعد استكمال إجراءات التقاضي بتاريخ ٢٠٠٦/٦/١١ أصدرت قرارها رقم (٢٠٠٥/٨٣٢) الذي قضت فيه :-

١- عملاً بأحكام المادة (١٧٧) من الأصول الجزائية إداة المتهمين

بجثة حمل وحيارة أداة

حاداة خلافا لأحكام المادة (١٥٥) عقوبات عملاً بالمادة (١٥٦) من ذات القانون حبس كل منهم لمدة أسبوعين والرسوم والغرامة عشرة دنائير والرسوم ومصادرة الأداة الحادة حال ضبطها .

٢- عملاً بأحكام المادة (٢/٣٣٤) عقوبات إسقاط دعوى الحق العام تبعاً لإسقاط الحق الشخصي فيما يتعلق بجثة الإذاء المسندة للمتهمين والظنين وتضمن كل منهم رسم الإسقاط لكل واحد منهم مشتكياً .

٣- بالنسبة لجثة الذم والفرح المسندة للمتهم والظنين

وحيث لم يتخذ أي منهما صفة الادعاء بالحق الشخصي تقرر المحكمة و عملاً بالمادة (٣٦٤) عقوبات عدم ملاحظته .

٤- عملاً بأحكام المادة (٢٣٦) من الأصول الجزائية إعلان براءة المتهمين من جنابة التدخل

بالشروع بالقتل خلافاً للمواد (٣٢٦ و ٧٠ و ٢/٨٠) عقوبات لعدم قيام الدليل القانوني المقنع بحقهما .

٥- عملاً بأحكام المادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم بجناية الشروع بالقتل خلافاً لأحكام المادتين (٣٢٦ و ٧٠) عقوبات .

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم قررت المحكمة :-

١- عملاً بأحكام المادتين (٣٢٦ و ٧٠) عقوبات وضع المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة سبع سنوات ونصف والرسوم .

٢- حيث أسقط الظنين المجني عليه حقّه الشخصي الأمر الذي تعتبره المحكمة من الأسباب المخففة للتقديرية لذا قررت عملاً بالمادة (٣/٩٩) عقوبات تخفيض العقوبة بحق المجرم المذكور لتصبح وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة ثلاث سنوات وتسعة أشهر والر سوم .

٣- وعملاً بأحكام المادة (٧٢) عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحقه وهي وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة ثلاث سنوات وتسعة أشهر والر سوم محسوبة له مدة التوقيف ومصادرة الأداة الحادة .

وحيث أن المتهمين
الحكم الدرجة القطعية .
مكولين تركهما حرين لحين اكتساب

لم يقبل المميز
بالحكم فطعن فيه تمييزاً على العلم حسب مشروعات
القلم للأسباب الواردة بلائحة التمييز المقدمة منه بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/١٣ .
قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب فيها قبول التمييز شكلاً لتقديمه
على العلم ورده موضوعاً وتأيد القرار المميز .

ورداً على أسباب التمييز :-

وعن كافة أسباب التمييز ومغالها تخطئة محكمة الجنايات الكبرى بوزن البينة
ذلك أن المميز غير مذنب عن الجرم المسند إليه وأن الأدلة التي ساقها النيابة العامة
وقعت بها محكمة الجنايات الكبرى هي أدلة محل شك ولا تحمل اليقين بحق المميز .

ففي ذلك نجد أنه وفقاً لأحكام المادة (١٤٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية
لقاضي الموضوع في المسائل الجزائية حق تقدير الدليل المقدم إليه والأخذ به أو طرحه
إذا تطرق إليه الشك دون رقابة عليه من محكمة التمييز في هذه المسألة الموضوعية
طالما أن أدلة الدعوى تؤيد النتيجة التي توصل إليها .

وحيث أن محكمة الجنايات الكبرى بوصفها محكمة موضوع قنعت من بينة النيابة
وهي شهادة الظنين المشتكي والشاهد
والشاهد النقيب
والشاهد الطبيب
والشاهد
والشاهد
استشاري

3.3

2

—

—

—

٠٢٠٠٩/١١/٥ ق.ا.م. ٥٣١٠ سنة ٥ القعدة و نو ١٧٨٦ صدر بتاريخ

١٠. **المصطفى** إلى **الأولاد** و**إخوته** و**الأمم** و**الحكماء** و**العلماء** و**النبلاء** و**البر**

• ۱۰۸۹۷۶۵۴۳۲۱۰

وہ اصل ثابت
کے لئے کافی ہے۔

མཛད་པ་ལྟ་བུ་།

[illegible]